محاضرات الأستاذة شويشي زهية في مقياس الاقتصاد الحضري لطلبة ماستر علم الاجتماع الحضري السنة الاولى

المحاضرة الربعة:

ما هو علم الاقتصاد:

إن معرفتنا لمشكل الاقتصاد ولمضمون النشاط الاقتصادي يؤدي إلى محاولة تعريف علم الاقتصاد، ولما لم يكن التعريف هدفنا في حد ذاته لزم علينا كذلك أن نتساءل عن مضمون المعرفة الاقتصادية وإلى أي حد يمكن اعتبارها علما أو مجموعة من العلوم ويلزم كذلك التعرف على طرق التحليل الاقتصادي وإطار هذا التحليل ثم في أخر الأمر تحديد موضع علم الاقتصاد وسط العلوم الاجتماعية الأخرى.

محاولة التعريف بعلم الاقتصاد:

كان الاقتصاد الفرنسي "أنطوان دومنكريتيان" أول من استعمل عبارة الاقتصاد السياسي سنة 1615 وكان يرمي من وراء هذه العبارة إلى تحديد معالم السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة للزيادة من ثروتها ومن اغناء نفسها، وهكذا ظهر الاقتصاد كوصف لأسلوب تنظيمي وسياسي للرفع من المستوى المادي للسكان.

ولقد كان لتطور وتتابع المعلومات والمدارس الاقتصادية أثر كبير في تغيير مدلول عبارة "الاقتصاد السياسي" فاعتبر البعض الاقتصاد السياسي دراسة لعلم الثروة يهتم علم مجرد عن التنظيمات الاجتماعية وهو بالتالي لا يرتبط بالمعطيات السياسية ويعتمد بالأساس على منطلقات فردية، ولكن ميلاد وتصاعد تدخل الدولة في القرن العشرين، وتعتقد مشاكل التنظيم في الحياة الاقتصادية دعمت مفهوم ومحتوى عبارة الاقتصاد السياسي وأبرزت وجوده.

ويمكن أن نلخص محاولات تعريف علم الاقتصاد اليوم في ثلاثة اتجاهات:

التعريف الأول: التعريف الأول الذي استقر حوله كثير من الاقتصاديين يحاول أن يربط علم الاقتصاد بالتناقض الموجود بين المواد وندرتها من جهة واجتهاد الانسان لمواجهة هذه الندرة.

يعرف الاقتصادي الفرنسي "ريمون بار" علم الاقتصاد كعلم 'يدرس تسيير الموارد النادرة وأشكال تحويل هذه الموارد" فهو علم "يبين السبل التي يتبعها الأفراد والمجتمعات لمواجهة الحاجيات العديدة والتي لا حصر لها باستعمالهم وسائل محدودة".

وهذا التعريف العصري يقترب من عدة تعريفات استعملت قديما ربطت علم الاقتصاد بعلم البحث لإشباع الحاجات أو بعلم دراسة الندرة والمبادلة، ونستخرج منه أن علم الاقتصاد يهم بظاهرتين اثنتين:

- ظاهرة ندرة الموارد التي يرغب الانسان في الحصول عليها.
- ظاهرة اجتهاد الانسان في تحويل هذه الموارد قصد اشباع رغباته.

التعريف الثاني: يتعلق التعريف الثاني الذي نأخذه كذلك من كتاب "الاقتصاد السياسي" للأستاذ "ريمون بار" بالهدف الأساسي الذي يسطره الانسان لنفسه عند قيامه بنشاط اقتصادي، "أن علم الاقتصاد علم دراسة علاقات الأفراد بعضهم ببعض وعلاقاتهم بالأشياء في سعيهم نحو الوصول إلى الرفاهية المادية".

وهذا التعريف يقترب من تعريف قديم يقول بأن علم الاقتصاد هو علم البحث عن الوسائل التي تؤدي إلى جمع الثروة ... ويمكن أن نلاحظ بأنه تعريف يصلح تطبيقه على مجتمعات عصرية، لأن المجتمعات البدائية والمتأخرة لم يكن لها وعي بالتقدم المادي ولم تكن تسعى كثيرا للوصول إلى الرفاهية المادية وهذا ليس معناه أنها لم تكن في صراع ضد ندرة الموارد.

ويمكن لنا أن نقول بأن هناك علما اسمه علم الاقتصاد وأن هناك قوانين اقتصادية علمية لأن وجود علم لا يمكن أن يفسر إلا إذا مان يؤدي إلى إقامة قوانين تبين العلاقات القارة والمستمرة بين ظواهر ومعطيات معينة ترتبط بعضها بعضا وتتجدد كلما تحققت ظروف معينة.

لقد كتب الاقتصادي الفرنسي "جاك رويف" سنة 1922: "أن قوانين الاقتصاد السياسي يمكن مقارنتها بقوانين الغازات، فالأفراد يلعبون في الاقتصاد السياسي نفس الدور الذي تلعبه الذرة في نظرية "السينتيكا" لن نذهب إلى الحد الذي وصل إليه "رويف" ولكن في اعتقاداتنا أن يمكن ضم المعرفة الاقتصادية إلى العلوم لثلاث أسباب:

أما في البلدان الاشتراكية فإن الدول هي التي تتولى بنفسها تخطيط وإدارة الإنتاج والاستهلاك ولذلك يتكلم قادتها عن الاقتصاد بقدر ما يتكلمون عن السياسة باعتبار أن الاقتصاد هو أساس السياسة.

وهناك في الجهة المقابلة "الاقتصاد الاجتماعي "l'économie sociale" الذي يتناول بالدراسة العلاقات الطوعية التي تحصل بين الناس في شكل جمعية أو رابطة تعاقدية أو مؤسسة لغاية تحسين أحوال أفرادها وموضوعه هو البحث عن أفضل الوسائل واقتراح أفضل الحلول للوصول إلى تحقيق تلك الغاية، فالاقتصاد الاجتماعي بهذا الاعتبار، هو علم معياروهو، إلى حد بعيد، أشبه بعلوم الأخلاق وهو لا يكتفي، كعلم الاقتصاد السياسي بوصف وتحليل ما هو كائن بل يتجاوزه إلى البحث فيما يجب أن يكون وقد

يسمى عند بعض الاقتصاديين الألمان باسم "السياسة الاقتصادية" وهنا يجب ألا نقع في التباس وهو الخلط بين الاقتصاد السياسي التطبيقي، فهذا الأخير يهتم بالبحث عن أفضل السبل العملية لتنمية ثروات بلد من البلدان، بينما يبحث الاقتصاد الاجتماعي عن الوسائل التي تجعل البشر أكثر رفاهية وسعادة، وهذا لا يعني فقط تأمين مزيد من الرفاهية المادية وإنما أيضا تأمين مزيد من الأمن، ومزيد من التسلية والتحضير، وهو أخيرا يهتم اهتماما خاصا بشؤون الطبقة العاملة.

والخلاصة أن الاقتصاد السياسي والاقتصاد الاجتماعي يعيشان في عالمين مختلفين ولا يلتقيان إلا استثناء، فالأول يعيش في عالم الأعمال والشؤون المالية، والثاني في عالم العمال ولجان الإصلاحات الاجتماعية.

وأفضل الدراسات الاقتصادية، في رأينا، هي التي لا تهمل الجمع بين مسائل الاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد السياسي، وهذا ما نحاول القيام به في هذا التأليف.

المحاضرة الخامسة:

أشهر التعاريف لعلم الاقتصاد:

إن مواضيع الدراسة التي يتناولها علم الاقتصاد هي من التشعب بحيث يصعب عمليا أن نضع له تعريفا جامعا – كما يقول المناطقة مع الدقة والشمول والإيجاز، ولذلك نستعرض فيما يلي أشهر التعاريف لعلم الاقتصاد أو علم الاقتصاد السياسي.

وعرفه بعض العلماء بأنه (العلم الذي يبحث في إنتاج وتوزيع وتداول الثروة) أي أنه علم يدرس كيفية تكوين الثروات وكيفية توزيعها وكيفية استهلاكها، لكن الثروة هنا تعني الأموال المادية.

والسلع فقط بينما يهتم علم الاقتصاد الحديث بالخدمات التي ليست بأشياء مادية ولكنها ذات منفعة وقيمة اقتصادية. وقبل هذا التعريف السالف الذكر، عرف علم الاقتصاد "بأنه علم الثروة". عرف اليوم بأنه: "دراسة نشاط الانسان في المجتمع من وجهة الحصول على الأموال والخدمات.

أما الأستاذ جاكوب فينر "Jacop Viner"، وهو في طليعة الاقتصاديين المعاصرين فقد احتار في أن يجد لهذا العلم تعريفا خيرا من التعريف التالي: الاقتصاد هو ما يعمله الاقتصاديون " Economics is what économists do".

الواقع أنه من العبث أن نرهق أنفسنا سعيا وراء تعريف شامل وموجز لهذا العلم لا سيما وأن ميدان الدراسة الاقتصادية يكاد يشمل جميع تصرفات وقرارات الانسان (والجماعات البشرية) ما دامت هذه

التصرفات والقرارات ذات طابع مادي، سواء أكان هذا الانسان من رجال الأعمال أو من العمال أو العاملين في حقول الزراعة والصناعة أو حتى أولئك المستهلكين العاديين، ومن أحدث التعاريف ما يلي:

- (علم الاقتصاد هو دراسة رفاهية الإنسانية في استعمال الموارد لإشباع الحاجات).
- (هو دراسة القوانين الاقتصاديين التي تتحكم في عمليات الإنتاج وتوزيع الوسائل المادية لإشباع حاجات البشر).

أو هو (علم يعني بدراسة العلاقات التي تتكرر بصورة مستمرة بين عناصر العملية الاقتصادية خلال إنتاج السلع واستهلاكها ليسجل الظواهر الاقتصادية ويرتبها ويستخلص منها ما يتصف بالتكرار على نسق من الانتظام ليصوغ القوانين التي تحكمها.

ويمكن تعريف الاقتصاد السياسي بصفة عامة بأنه: (العلم الذي يدرس نشاط الأفراد والجماعات البشرية من وجهة الحصول على الأموال الاقتصادية أو السلع والخدمات).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار النظم الاقتصادية أمكن لنا وضع تعريف يكون أصدق تمثيلا لهذا النظام أو ذلك، حسب طبيعة النظام ومداه التاريخي، فالاقتصاد في المجتمع العبودي، هو غير الاقتصاد في المجتمع الاقطاعي أو المجتمع الرأسمالي، أو المجتمع الاشتراكي، فلكل نظام اجتماعي اقتصاد خاص به بمعنى أن كل قسم من هذه الأقسام يبحث في القوانين الاقتصادية الخاصة بنظامه الاجتماعي، والأسلوب الذي يسير فيه على منواله، وقانون حركته، وهو بذلك يقدم تفسيرا لظهور كل نظام اجتماعي، وكيف يتطور إلى أن يتجاوزه نظام أخر... وليس من الضروري أن تتوافق القوانين الاقتصادية والنظم الاجتماعية من حيث المدى التاريخي، فقد يقوم نظام اجتماعي على قوانين خاصة به وقد تعمل القوانين الاقتصادية في أكثر من نظام اجتماعي واحد، ولذلك لا يتألق علم الاقتصادي مستقل لكل منها ومنفصل عنها، خاصة وأنها تستند إلى أساس مشترك في البحث وهو أن العمليات الاقتصادية في نظم اجتماعية مختلفة، ليست في الحقيقة، إلا مظاهر تاريخية مختلفة لكيفية الإنتاج والتوزيع من أجل إشباع الحاجات البشرية.

وإذا أخذنا بعين الإعتبار النظم الاقتصادية المعاصرة أمكن لنا وضع تعريف يكون أصدق تمثيلا لهذه النظم، (فالاقتصاد السياسي، في النظم الرأسمالية أو التي تقرب منها، هو دراسة سلوك وسعي الانسان للحصول على الأموال اللازمة لتأمين معاشه، ولتنفيذ مشاريعه الفردية الرأسمالية التي تضمن له الربح)، أما في النظم الاشتراكية والمتأثرة بها، فالاقتصاد هو (دراسة سعي الجماعات والأفراد لتحقيق إنتاج معين تنفيذا لخطط مرسومة لهذا الغرض) وقد تتداخل التعريفات بين الأنظمة الاشتراكية وشبه الاشتراكية تبعا للتفاعلات الفكرية والإيديولوجية، وخاصة بين أنظمة البلاد الاشتراكية والبلدان النامية.

ومن الناحية التخصصية فإن الاقتصاد السياسي يختلف عن الاقتصاد الوضعي الذي يتناول دراسة الأوضاع الاقتصادية الراهنة ولربما اعتمد كل منهما، في بعض الأحيان، على الإحصاءات الاقتصادية أو الجغرافيا الاقتصادية، وقد يأخذ علم الاقتصاد (أو الاقتصاد السياسي) صورة التطبيقي كالاقتصاد الزراعي والاقتصاد الصناعي...إلخ.

المحاضرة السادسة:

الاقتصاد والعلوم الاجتماعية:

لما كان الاقتصاد من العلوم الاجتماعية الذي يهتم بالأنشطة الاجتماعية الإنتاجية للأفراد والجماعات الذين ينتجون والذين يتبادلون السلع والخدمات، كان لابد من أن يكون بين هذا العلم والعلوم الاجتماعية الأخرى صلات وطيدة، وفيما يلي تبرز، علاقة علم الاقتصاد ببعض العلوم الاجتماعية، مثل السياسة، والقانون، وعلم الاجتماع.

علاقة علم الاقتصاد بالسياسة:

إن علاقة الاقتصاد بالحياة السياسة أو السلطة السياسية علاقة متينة جدا، ذلك أن الأوضاع الاقتصادية كثيرا ما لعبت وتلعب دورا أساسيا في التطورات السياسية في حياة الدول والشعوب، بل كانت، في مناسبات عديدة، السبب الرئيسي في سقوط الحكومات أو في الانتخابات أو إثارة الحروب الاستعمارية وغير الاستعمارية، ومن أن كلا من الاقتصاد والسياسة (أو علم الاقتصاد وعلم السياسة) يلتقيان في نقطة مشتركة، وهي تعيين الحدود بين ما يقوم به الأفراد من أنشطة وما تقوم به الحكومة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يبدو لنا واضحا أن لكل من الاقتصاد والسياسة قاعدة مشتركة وهي حاجة الانسان إلى الغذاء والكساء والمأوى التي لن يقع تأمينها إلا ببذل جهد إنتاجي (الاقتصاد)، وهو – أي الانسان – في حاجة إلى الأمن (السياسة) وهو يقوم.

الاقتصادية والديموغرافية في البلدان النامية، وقبولها السريع من طرف بعض الأنظمة السياسية، باعتبارها الوسيلة العملية لتطبيق استراتيجية تنموية تعتمد على العمل الكثيف، وترشيد الاقتصاد «الهامشي». وقد دفع الاهتمام بهذا القطاع إلى محاولة وضع الأسس الأولى لمدخل متميز يهتم بتخطيط التنمية وعلم اجتماعي متخصص في دراسات التنمية.

أولا: الرؤي المتعددة لظاهرة الفقر الحضري أصبح التركيز على النظام الكلي تقليدا شائعا في الدراسات الحضرية، كما أصبح تناول المناطق الحضرية يتم في سياق العلاقات مع المناطق الريفية والأنظمة

الاقتصادية الوطنية والدولية، ورغم أن لمدن البلاد النامية خصائص مميزة تستأهل اهتماما خاصا، إلا أن هذه المدن لا توجد في عزلة عن بقية النظام بل ترتبط به في علاقات غير متكافئة.

والملاحظ أن كثيرا من الدراسات التي عالجت موضوع الفقر على المستوى الفردي (كيف بتصرف الفقراء كي يستمروا على قيد الحياة؟) لم تهمل هي الأخرى دور العمليات التي تحدث على المستوى الوطني أو العالمي، على اعتبار أن هذه العمليات تشكل المحددات الأساسية للفقر في البلدان النامية التي طبقت في مجملها سياسات تنموية تركز على مسألة التحول نحو تقليد مستهلك المجتمع الوفرة في البلدان المتطورة، ولقد ترتب عن هذا التوجه العديد من المشكلات المرتبطة بالبطالة، العمالة الناقصة والفقر، كما تغيرت النماذج النظرية التي حاولت تفسير هذه العمليات ونتائجها بالنسبة لتحضر البلدان النامية، تغيرا كبيرا خلال العشريتين الماضيتين.

وعلى العموم، يمكن القول أن هذه البلدان قد سارت عبر المنظور التطوري الذي يصف عملية تحضيرها كعملية تكرارية للتجربة الأوروبية. وهذا يعني أن أبنية مدنها تمر هي الأخرى بنفس التجربة. يبدأن استمرار مشاكل الإسكان، والبطالة والفقر قد أدى تطبيق النماذج الثنائية التي طورت في الخمسينات من طرف عدد من الكتاب أمثال لويس Lewis لتفسير استمرار فقر الريف، وفي الستينات ظهرت نماذج أخرى مثل نموذج جيرتز Geertzالثنائي الذي يقابل بين افتصاد البازار والاقتصاد المتطور، أما في السبعينات فقد صك هارت Hart ثنائية: (رسمي غير رسمي)، كما طور سانتوس Santos، ويكس Weeks، ستبرمانSethteraman، ومازمدار Mazmandar ثنائيات أخرى تركز على دراسة الارتباطات المعقدة من قطاعي المدينة.

ونظرا لفشل الثنائيات كأدوات وصفية وليست تفسيرية لقضايا استمرار الفتر في مدن البلدان النامية، وإغفالها المسألة ارتباط هذه المدن بالنظام الأوسع، فضلا عن نظرتها الضيقة للثنائية على أنها نتيجة للعمليات الداخلية، وليست نتيجة لموقع هذه المدن في النظام الرأسمالي العالمي، ظهرت العديد من البدائل التي حاولت تطوير الكثير من التصورات الشائعة، مثل نظرية التبعية التي تظهر أصحابها إلى بناء مجتمعات العالم الثالث ومدنها على أنها على نتاج للطريقة التي أدمجت بها في النظام الرأسمالي العالمي، وفسروا استمرار الأنشطة في ضوء هذا النظام، كما وصفوا البناء الاقتصادي لمدنها على أنه أسلوب إنتاجي متميز.

وبرغم تنوع وتعدد إسهامات الباحثين التي تناولت فقراء الحضر كجماعة اجتماعية تحتل المواقع الدنيا وتتعرض لشتى صور المحاصرة والتهميش، إلا أنه من اليسير التمييز بين خمسة اتجاهات رئيسية، هي ثقافة الفقراء، الهامشية، الاتجاه الراديكالي، الاتجاه الأنثروبولوجي والقطاع الخضري غير الرسمي.

1 -يعتقد أنصار الاتجاه الأول أن ثقافة الفقر ليست مجرد تكيف لمجموعة من الظروف .... فما إن تظهر إلى الوجود (ثقافة الفقر) حتى تميل إلى إدامة نفسها والانتقال من جيل إلى جيل بسبب تأثيرها على الأطفال، ومع مرور الوقت يصبح أطفال الأكواخ البالغين من العمر السادسة أو السابعة مستوعبين للقيم والمواقف الأساسية لثقافتهم الفرعية وغير مهيئين نفسيا للاستفادة الكلية من الظروف المتغيرة أو الفرص التي تتاح لهم في حياتهم.

شكل رقم (1) الرؤى المتعددة لظاهرة الفقر الحضري.

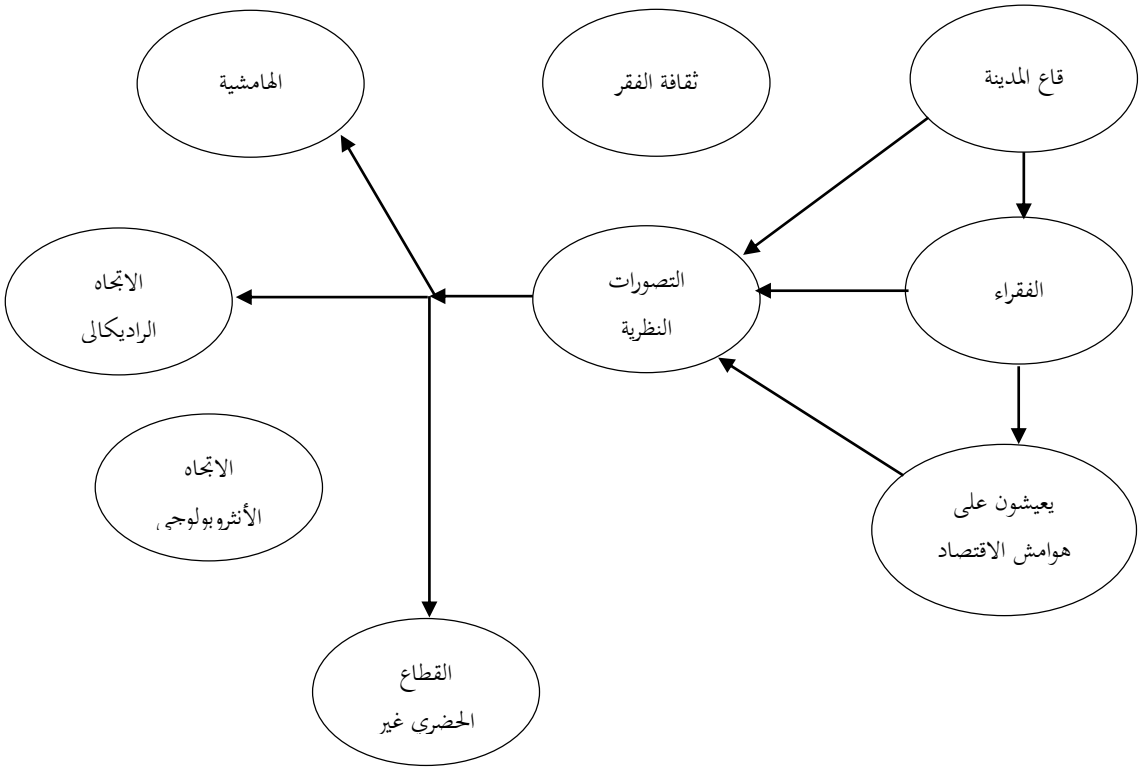

2-أما أنصار الاتجاه الثاني فينظرون إلى الهامشية كأحد أبرز الأعراض المتصلة ببنية اجتماعية اقتصادية مختلفة، إذ أنها ظاهرة تفجر في الأساس قضية اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية بمعناها الواسع، فقد شهدت السنوات الأخيرة تحولات عميقة في البنية الاجتماعية والطبقية، وتزايد الوزن النوعي وأهمية العديد من الفئات، وتعاظم دورها الفعال في تحديد اتجاهات التطور، بعد أن ظلت لفترة خولة على فاست التاريخ، فقد عجلت السيرورات الاقتصادية - الاجتماعية في بلدان العالم الثالث في المزيد من التفتيت للبنى والعلاقات الاجتماعية القديمة وانقراض العديد من المهن، وانتقال العديد من الناس من مهنهم المألوفة إلى مهن جديدة، واقترن ذلك، بمتنامي عدد العاطلين عن العمل وبهجرة متعاظمة من الريف إلى المدينة للبحث عن عمل وفي ضوء وصول أنماط التنمية الى أنقها المسدود وعجزها عن حل المشكلات المرافقة لها، ومن ضمنها إشكالية العمالة، حيث برزت إشكالية الإفقار المعمم، كإحدى الملامح المميزة لهذه الأنماط التنموية، أو أن هذه الله بدأت تعيد إنتاج نفسها اعتمادا

على إبقاء هامش من السكان بلا عمل، ولكن وبالرغم من الدور الذي تلعبه هذه الفئات فهي ماتزال بدون تحديد واضح.

وهذا ما جعل الكثير من الباحثين يرفضون الخطاب القديم حول هامشية الفئات المدينية الدنيا ويدعون إلى ضرورة رؤيتها ضمن حقائق جديدة، أهمها أن هذه الفئات تشكل الكتلة الأكبر في التشكيلة الاجتماعية الراهنة وتصبح موضوعا للرهان، والصراع والخطابات المتطرفة الساعية لجذبها إلى حلبة الصراع وتغيير موازين القرى، فضلا عن أن المفاهيم المتداولة في تراث العلم الاجتماعي ليست لها دلالة علمية لتوصيف الفئات التي همشها التطور التبعي (من التبعية)، إنها مفاهيم مستعارة من حقب تاريخية أخرى، أريد بها التعبير عن ظواهر محددة جرت في البلدان الرأسمالية، لا تمثل سير وراتها بالضرورة السير ورات الجارية وفقا لمنطق التراكم المحيطي وقوانينه.

3 -أما المدخل الراديكالي فيمثل أعمال مجموعة من علماء الاقتصاد والاجتماع ممن اهتموا بدراسة واقع الفقراء الذين يمتهنون الأنشطة التي توجد على هوامش الاقتصاد الحضري، ويأتي في مقدمتهم غاريGerry، برواملي Bromley، بينفلد Bienfield، بورتس Portes، وموزر Moser، ...إلخ.

وإذا كانت المعالجة الأكثر جدية حول الفقراء المصريين، هي تشخيص ماركس Marx لهم كجزء من الجيش الاحتياطي، فإن لويد Lioyd يؤكد أن أغلبية الأكاديميين الذين عملوا مع الفئات الدنيا في أكواخ المدن قد يكونون راديكاليين سياسيا، لكنهم لا يشعرون أن هناك إطارا تصوريا ماركسيا مناسبا لعرض معطياتهم، ومن ثم ليس هنالك إطارا تصوريا ماركسيا واضحا لدراسة مدن الأكواخ، خاصة وأن الماركسية المهتمين بالعالم الثالث يميلون نحو المداخل البنائية لتوضيح التناقضات الموروثة في النظام الرأسمالي. فأنصار نظرية المتصل الحضري يتخذون من العلاقات الجدلية بين مختلف مكونات البناء الاجتماعي إطارا تصوريا لتفسير مختلف الظواهر الحضرية.

وفي هذا الإطار، ركزوا على تحديد متصل Continium للأنشطة الإنتاجية في مدن البلدان النامية والوصف الأمبريقي للترابطات المعقدة وعلاقات التبعية بين أنظمة الإنتاج والتوزيع. أما أنصار نظرية التبعية فيفسرون استمرار فقر البلدان النامية، وتخلفها في ضوء التوسع والنهب الاستعماري والهيمنة الإمبريالية المعاصرة.

ورغم تعددية المدخل الراديكالي، فإن الماركسية تبقى وتظل المفتاح الحقيقي لفهم التطورات التي طرأت وتطرأ على مختلف التشكيلات، كما تساعد على التشخص الحي لتداخل وتفاعل أنماط الإنتاج، وفهم الأوضاع الواقعية لفقراء المدن ضحايا الاستغلال واللامساواة.

وينطلق الاتجاه الأنثروبولوجي من تصور مغاير. فهناك من تناول فقراء المدن في ضوء تصرفاتهم الفردية لحل مشاكلهم، مركزين على الوحدات الاجتماعية الصغرى، ومتجاهلين دور العمليات التي تحدث على المستويين الوطني والعالمي في تشكيل ظاهرة الفقر الحضري. وفي هذا الإطار كشف راينوتر Rainwaterعن أن طبقات الاجتماعية هي التي تحدد وتنمط السلوك الذي يتعلمه الفرد في بيئته.

وهناك من ركز على السمات النموذجية الثقافة الفقر والسمات المشتركة بينها وبين الثقافة المجتمعية. وعلى أية حال، تعتبر مشكلة الفقر واحدة من بين المشكلات التي حظيت باهتمام أنصار الأنثروبولوجيا الحضرية سواء من ناحية النسق القيمي ووصف سلوك الفقراء، أو من ناحية تكيفهم وعلاقتهم بالبناء السوسيو-اقتصادي الحضري. والجدير بالذكر في هذا السياق أن الأنثروبولوجيا كانت سباقة إلى تشخيص الواقع الفعلي القراء، ليس فقط من خلال دراسة المجتمعات الفلاحية لكن أيضا من خلال تركيز جديد على العلاقات الاجتماعية في المجاورات الحضرية المنخفضة الدخل. وفي إطار هذه المحاولات تبرز كتابات هلمان Helman لويس Lewis، مانجين Mangin تورنر Turner وماير Mayer التي تؤكد في مجملها على محدودية وضيق نطاق الدراسات الحضرية المبكرة التي تناولت ظاهرة الفقر الحضري. لذا يسهل الحديث عن محتوى هذه الدراسات الذي يدور في عمومه حول شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط فقراء الحضر، بمدى استيعاب المهاجرين الريفيين في البيئة الحضرية، والاعتماد على النفس في توفير الإسكان غير المخطط. ومن ناحية أخرى، يشير غاري Gerry إلى انحياز الأنثروبولوجيا نحو دراسة (والثقافات غير الغربية)

Non - westem culture والقيم التقليدية Traditional values وتركيزها على علاقات الجماعات الصغيرة والعناصر والمكونات المحلية، ولقد أوضح غاري بعد ذلك فشل هذه الدراسات في ربط مشاكل الفقر المحددة (انحلال بناء الأسرة، القيم الأخلاقية، البطالة، المرض ... إلخ) بالظواهر الكلية الواسعة الانتشار، خصوصا تلك المرتبطة بالمشاكل الاقتصادية للعمالة والتراكم، ومن ثم يبدو جليا أن تجسيد الارتباط الواقعي لمظاهر الفقر الناجمة عن مشاكل العمالة، وظاهر العمالة المرتبطة بمشاكل الفقر قد تم من خلال الانتقال التدريجي فقط من مستوى الدراسات الميكروسكوبية لأكواخ مدن أمريكا اللاتينية إلى مستوى التحليلات الميكروسكوبية للهامشية. ولكي يدلل غاري على ذلك أوضح أن ما حققه الباحثون الأوائل أمثال: ماهيو Mayhiew ، ماركس وبوث Both ، يشبه ما حققته مدرسة الهامشية، فالأولون حللوا ظاهرة الفقر في نطاق البروليتارية الأوربية التي كانت في طور التشكيل خلال القرن الماضي، في حين حولت الثانية اهتمامات العلم الاجتماعي المعاصر من التناول الضيق الناطق والبحث المكرو - أمبريقي لظاهرة الفقر إلى تناولها الواسع النطاق والبحث الإجابة عن مشاكل وتطلعات الجماهير الفقيرة.

وبهذا الخصوص، تشير الكثير من الدراسات الحديثة إلى ظهور بدائل نظرية

تركز على توسع العمالة وإعادة توزيع الدخل والثروة إلى جانب القضاء على الفقر في سياق التحضر الذي تخبره أغلبية البلاد النامية، ولو أردنا التأريخ الدقيق لهذه البدائل لقلنا أن الحوار الأكاديمي قد ازداد حولها ابتداء من سنة 1971 حينما ابتكر كايت هارت K.Hart مفهوما جديدا، جذب اهتمام الدارسين أكثر من سواه، وكان له تأثير استثنائي، إذ قدم أملا جديدا لوكالات دولية تصارع دون نجاح لتنمية العالم الثالث، ويرتبط هذا الأمل باكتشاف الوزن الحقيقي لأنشطة جديدة تولد دخلا يساعد التفسير على العيش دون أي تهديد للغني، علاوة عن اقتناعها بأن أثر سياسات التنمية لم ينفذ إلى الفئات الأكثر فقرا الأمر الذي يتطلب تحديد بجماعة القطاع الحضري غير الرسمي The urban Informal كجماعة مستهدفة As a target group، نظرا لما يحققه هذا الإجراء من تحولات كبيرة في الحياة الحضرية ترقية العمالة، تطوير الإنتاج، تحقيق نوع من المساواة والتوزيع الملائم للموارد.

- على أن أهم وأخطر الجهود النظرية والأمبريقية التي جاءت بعد منتصف السبعينات كانت تلك التي قدمها أصحاب النظرية الثنائية المحدثة والمنظرين الراديكاليين. ونظرا لأهمية هذا الحوار في إثارة قضايا الفقر والتنمية، سوف يكون التركيز لاحقا على مناقشة قضايا التنظير الجديد حول الفئات الدينية الدنيا، دور القطاع الحضري غير الرسمي في التنمية الحضرية، مواقف وسياسات الجماعات المسيطرة وتشخيص الأوضاع الواقعية لفقراء المدينة العربية.

المحاضرة السابعة:

التنظير الجديد حول فقراء المدن:

شهد علم الاجتماع الحضري وغيره من تخصصات العلوم الاجتماعية اهتماما كبيرا بالتنظير الجديد حول الهامشيين الحضريين الذين يتعرضون لصور من المحاصرة والاستغلال. فخلال العشريتين الماضيتين، طالعتنا العديد من الصحف والمجلات بأخبار متفرقة عن عمليات التهميش والاستغلال التي تقع هذه الفئات الاجتماعية ضحية لها. فمرة نقرأ لجوء بعض الدول إلى استخدام الجرافات لإزالة الأحياء المتخلفة وإبعاد الباعة الجائلين وغيرهم من صغار المنتجين أو تشتيتهم أو سجنهم. ومرة أخرى نقرأ عن النقل الجماعي (للهامشيين) إلى مناطقهم الأصلية.

ومع بداية السبعينات، أخذ الباحثون والسياسيون يعيدون النظر في مواقفهم التقليدية تجاه هذه الفئات الاجتماعية، وذلك بعد الدور البارز الذي لعبته منظمة العمل الدولية في تأكيدها للدور الإيجابي الذي تلعبه هذه الفئات في التنمية. وللتعبير عن الواقع الجديد استخدمت مفهوم القطاع الحضري غير الرسمي The urban informal sector الذي ابتكره هارت كبديل للقطاع الهامشي أو التقليدي من جهة، وفهم التغيرات الاجتماعية، الاقتصادية والديموغرافية في البلدان النامية من جهة أخرى.

وبرغم تعدد وتنوع المحاولات التي تتناول أنشطة هذا القطاع، إلا أنها جاءت متفرقة وتنتمي لتخصصات عديدة، الأمر الذي يزيد من صعوبة تحديد تسمية معينة لهذه المحاولات فضلا عن صعوبة صياغة نظرية سوسيولوجية تتناول هذه الظاهرة خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الطابع الأمبريقي الذي ساد علم الاجتماع الحضري

المعاصر، والانشغال الشديد بالجزئيات، علاوة عن عدم وجود أية محاولة لدراسة وتصنيف التراث المتوفر حولها لذلك يبدو أن التحايل النقدي لإتجاهات التنظير في مجال الأنشطة الحضرية غير الرسمية، مثل الخطرة الأولى نحو ترتيب هذا التراث، وتقديم صورة واقعية عن الموقف النظري، إلى جانب طرح تصور يساهم في معالجة هذه الأنشطة وفق معطيات واقعنا الاجتماعي.

وتحقيقا لهذا الهدف، تم تقديم نموذج تصنيفي يعتمد على ثلاثة محكات، أولها يستند إلى الإسهام المباشر المنظم الذي تقدمه كل محاولة في فهم الأنشطة الحضرية غير الرسمية The urban informal activiesويتعلق ثانيها بالموقف الإيديولوجي، في حين يرتبط ثالثها بتغيري «الاستقلالية التبعية».واستنادا إلى هذه المحكات تم تحديد ثلاثة مداخل أساسية، هي:

1 -المدخل الكلاسيكي

2 -المدخل الإصلاحي: الثنائية المحدثة

3 -المدخل الراديكالي

1 -يعتمد المدخل الأول في تفسيره للأنشطة الحضرية غير الرسمية على مقولات النمو الحضري السريع. ولقد وقف مؤيدوه من هذه الأنشطة موقفين متباينين.

فمنهم من ركز على العمالة الريفية الناقصة، وأعتبر هذه الأنشطة مظهرا مشوها لعملية التحضر ومعوقا لعملية التنمية الحضرية، بينما اهتم البعض الآخر بقدرة الدين على تجنيد مواردها لاستيعاب الوافدين الجدد. ويكمن تفسير هذين الموقفين المستندين إلى الإطار التصوري الوظيفي في الأسلوب المجزأ للتنمية الرأسمالية، لذلك فقد جاء مفهوم كلاسيكي هنا للإشارة إلى المداخل النظرية التي جاءت مبكرة ولم تقدم إسهاما مباشرا في نظرية القطاع الحضري غير الرسمي، لكنها شكلت في الواقع المنطلق للنقاش الدائر الآن في مختلف الدوائر العملية حول هذه الأنشطة.

2 -أما أصحاب المدخل الإصلاحي، فيحاولون تقديم نظرية تتمتع بقوة تفسيرية شاملة. ورغم تشابه موقفهم الإيديولوجي مع أسلافهم الوظيفيين إلا أنهم ركزوا على عمليات إصلاح جوانب محددة من البناء الاجتماعي، ونظروا إلى ما هو تقليدي على أنه بشكل جزءا من هوية الأمة وتراثها، وأعطوا الدور القيادي

للأنشطة الحضرية غير الرسمية كبديل للصناعات القائدة أو الرائدة. ولقد شاع استخدام هذا المدخل في مختلف المحاولات النظرية التي تنظر إلى المدينة على أنها نسق اجتماعي تتساند متغيراته وظيفيا، ويتكون من قطاعين يترابطان مع بعضهما البعض، ولكل منهما ديناميا ته الخاصة وأبعاده ومتغيراته، أحدهما مارس نشاطه بطريقة غير رسمية - غير محمية - غير منظمة، والآخر يقوم بتأدية عمله بطريقة رسمية - محمية منظمة، وينظر أصحاب هذا المدخل إلى القطاع الحضري غير الرسمي على أنه يشكل هو الآخر نسقا اجتماعيا فرعيا يقوم بوظيفة أساسية في المجتمع، فهو أداة التغير الاقتصادي والاجتماعي والحل الملائم لمشكلة البطالة في مدن البلدان النامية.

والواقع فإن هذا المدخل قد ترجم في صياغات وعبارات مختلفة، أكدت كلها قضيتين أساسيتين: الأولى وهي أن البلدان النامية كلها غير قادرة على استيعاب سكانها في قطاعاتها الرسمية، الأمر الذي يزيد من أهمية القطاع غير الرسمي كنظام فرعي دينامي. أما الثاني فتشير إلى أن وجود أنشطة هذا القطاع ووظيفتها يتوقف على الممارسات النظامية للدولة.

وضمن هذا المنظور، يعتقد أصحاب المدخل الثنائي الإصلاحي أن النمو في قطاع الأنشطة غير الرسمية تطوري، وأن العلاقة بين القطاعين (الرسمي – غير الرسمي) هي علاقات ذات فائدة وغير خطرة، ولقد دعاهم الموقف إلى طرح جملة من الإجراءات السياسية تتعلق بضرورة تشجيع طرح جملة الإجراءات السياسية تتعلق بضرورة تشجيع وتوسيع نطاق الأنشطة الحضرية غير الرسمية وتطوير الارتباطات بين هذين القطاعين.

وعلى الرغم من أن هذه النظرية تعتبر امتداد للنظريات الثنائية التي انتشرت انتشارا واسع النطاق خلال الخمسينات، إلا أنها تعتبر في نفس الوقت تجديدا وابتكارا لها من حيث:

أ – رفضها للاستخدامات الشائعة لبعض المفاهيم كالقطاع التقليدي، القطاع الهامشي، الحثالة الاجتماعية...إلخ.

ب – طرحها لبدائل نظرية ومنهجية مثل ثنائية (رسمي – غير رسمي) بدلا من (تقليدي – حديث).

ج – إعطاء أنشطة القطاع الحضري غير الرسمي الدور القيادي في عملية التنمية الحضرية، نظرا لما تقوم به من دور إنتاجي – استيعابي – خدمي.

د – نظرتها لما هو تقليدي على أنه جزء من الثقافة الوطنية ودافع قوي لعملية التنمية.

هـ – التركيز على مسألة العمالة بدلا من مشكلة البطالة.

شكل (2) فئات القطاع الحضري غير الرسمي (حسب متغير المهارة)

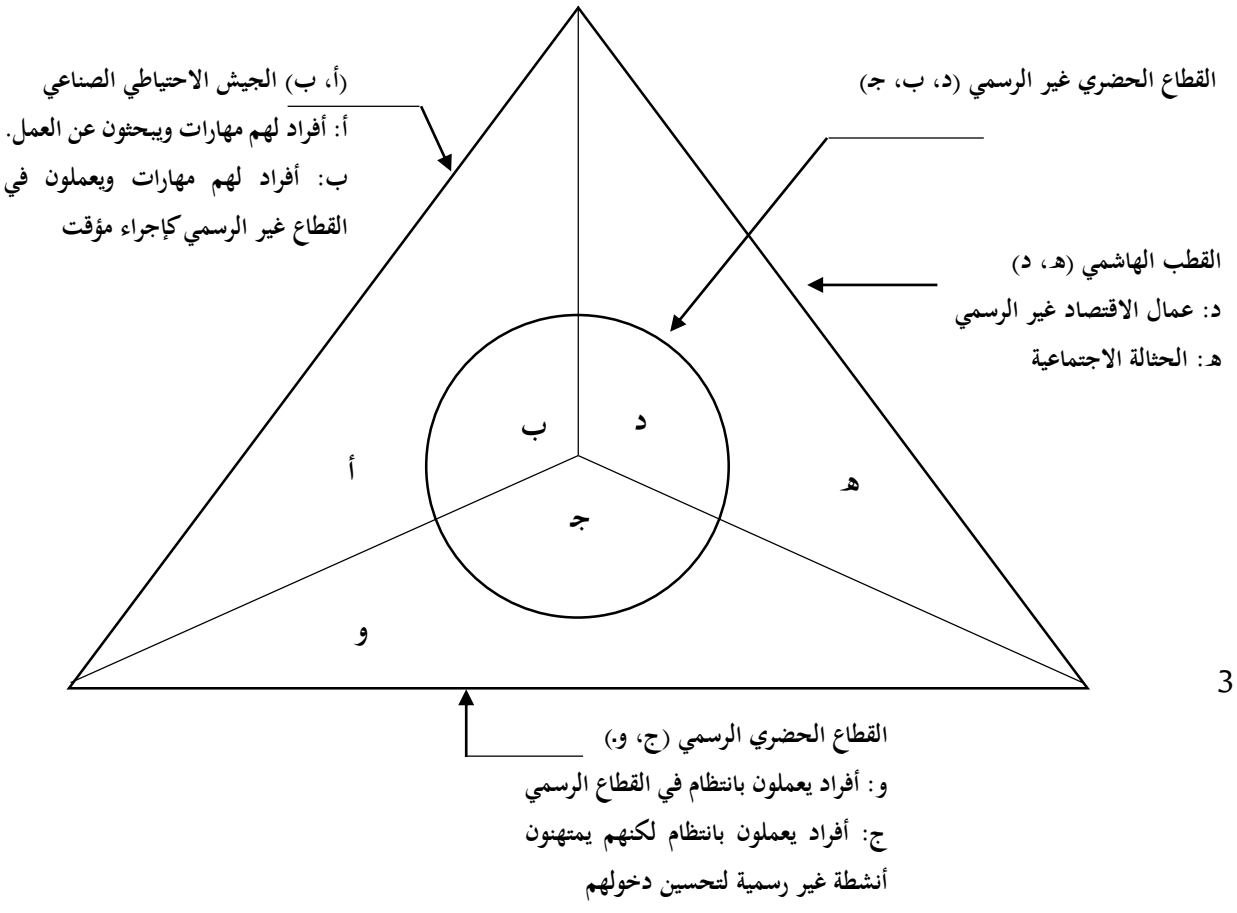

3

-أما أصحاب التيار الراديكالي فيستندون في دراستهم للقطاع الحضري غير الرسمي أساسا إلى التنظير الماركسي حول أساليب الإنتاج وتفصلها التبادلي، وإلى تحديد متصل للأنشطة الإنتاجية في مدن البلدان النامية، والوصف الأمبريقي للترابطات المعقدة والعلاقات التابعة بين أنظمة الإنتاج والتوزيع.

وفي هذا الصدد، يقر أصحاب هذا التيار بتعايش أناط اقتصادية متباينة. وبأنه سيظل هذا القطاع على ما هو عليه، طالما أن أبنيه التبعية مازالت قائمة. ونظروا إلى العلاقة بين القطاعين: (الرسمي -غير

الرسمي)، على أنها علاقة استغلالية، والنمو في القطاع الحضري الرسمي (انكماشي–لا تصوري)، وذلك على خلاف المدخل الثنائي الإصلاحي.

شكل (3) المدخل الثنائي الإصلاحي وطبيعة النمو في القطاع الحضري غير الرسمي

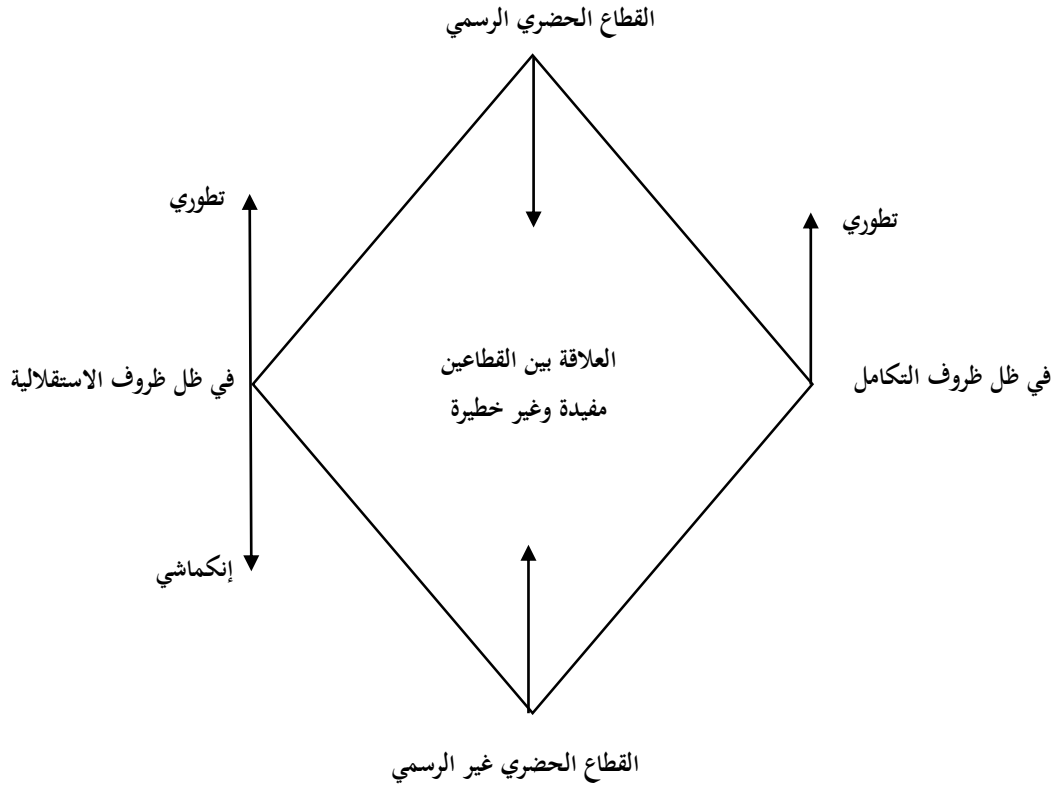

وإذا كان ذلك هو موقف الاتجاهات النظرية من ظاهرة الأنشطة التي اهتمت بهذه الظاهرة، فالملاحظ أن نتائجها جاءت تعبيرا صادقا عن طبيعة الاسهامات النظرية، فثمة دراسات حاولت فهم واقع الفئات الاجتماعية التي توجد على هوامش.